

ومطاردته ، واهمال السلطات اللبنانية لحراسة الساحل اللبناني وحيايته وانعدام تدابير الرصد والانتذار على طول الشاطئ ، واذا كانت حماية الشواطئ من الهجمات مهمة تتجاوز امكانات القوات المسلحة واجهزة الامن فان حراسة هذه الشواطئ والانتذار بوجود مراكب متقدمة أمر ممكن ولازم ويمكن تنفيذه بوسائل محدودة بل وبدائية . ولو كان هذا العمل من باب المستحيلات لكانت عمليات التهريب ، وغرار المجرمين العاديين عن طريق البحر أمراً مألوفاً في كل بلد يطل على بحر . وهذا ما لا يدخل في مجال العلم العسكري او في مجال المنطق الجرد .

ان علينا ان نعترف بصراحة بأن المفاجأة تمت بكل بساطة نظراً لانعدام تدابير الامن والرصد والانتذار . ولو كانت هذه التدابير مؤمنة لوقعت معركة تصادية — ولا بأس ان كانت غير متكافئة — في المياه الاقليمية او على الشاطئ او في العمق . ولكن شيئاً من هذا لم يقع ، وقام العدو بالتقرب والنزول والتسلل والضرب تحت ستار من المفاجأة الكاملة . ولو ان المتفجرات والرصاصات التي استخدمها كانت بلا صوت لثم الانسحاب ايضا في جو من السرية الكاملة . ولقد قال العميد ريمون اده في تعليقه على الاحداث « هذه اكبر فضيحة عرفها لبنان ، وهي اكبر من فضيحة المطار . ولقد كان علينا ان نتخذ الاحتياطات اللازمة للحوادث دون تكرار مثل هذه الحوادث المؤسفة » (النهار ٧٣/٤/١١) وانني لاصيف الى قول العميد بأن اول هذه [الاحتياطات] يتمثل في خلق جهاز رصد وانذار متكامل يغطي البلاد كلها ، ويمنع العدو من اقتطاف ثمار المفاجأة .

الدور الأمريكي : في ١٠/٤/١٩٧٢ اصدرت القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية بلاغاً ذكرت فيه ان هجوم العدو « اعتمد على عناصر للاستخبارات الامريكية في بيروت » وان عدة سيارات من سيارات المهاجمين « شوهدت تتجه الى مقر السفارة الامريكية في عين الرينة » . ولقد نظرت الولايات المتحدة الى هذا الاتهام بشكل جاد ، واعتبرته عملاً خطيراً يستثير مشاعر الجماهير العربية ويهدد ارواح الرعايا الامريكيين ومصالحهم ومؤسستهم في البلدان العربية . واسرعت وزارة الخارجية الامريكية الى نفي النبأ ووصفته بأنه « لا يستند الى اساس » . وفي اجتماع مجلس الامن بتاريخ ١٢/٤ تحدث المندوب الامريكي طويلاً عن هذا الموضوع

وانكر اشتراك امريكا في العملية ووصف الخبر الوارد في بلاغ القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية بأنه « غير صحيح » و« كذبة كبيرة » . وفي اليوم التالي استدعى وزير الخارجية ويليام روجرز ١٣ دبلوماسياً عربياً الى وزارة الخارجية لينفي دور الولايات المتحدة في الغارة . وطلب منهم ان ينقلوا النفي الامريكي وفي اسرع وقت الى حكوماتهم والتأكد من اذاعته في المحطات الرسمية . بيد ان وكالة الاتباء الفلسطينية — وفا — ذكرت ان طائرة عسكرية امريكية من طراز هيركوليس قامت من بيروت بنقل ٤٥ شخصاً مساء يوم الثلاثاء الماضي ، اي بعد اقل من اثنتي عشرة ساعة من تنفيذ العملية . وقالت انها انزلت ١٥ شخصاً فقط (في عملية روتينية لتبديل حرس السفارة) ومن الطبيعي ان تأخذ ١٥ شخصاً فقط وهو عدد الحرس الذين يتم تبديلهم بصورة دورية . فمن اين جاء الثلاثون الباقون ؟ ثم قالت الوكالة بأن الايام القادمة ستحمل « وثائق اكثر وأخطر » عن التدخل والاشتراك الامريكي في عملية بيروت . (النهار ٧٣/٤/١٤) .

وهكذا بدأت الحملة العربية ضد الولايات المتحدة الامريكية ، والحملة الامريكية المضادة للتخلص من التهمة . وليس بوسعنا انتظار الوثائق وانتهاء الحملة لنقول كلمتنا بهذا الصدد . ان رأينا واضح لا يقبل اللبس وهو انه سواء اثبتت الوثائق اشتراك السفارة الامريكية الفعلي في العملية ام لم تثبت ، وسواء اعترفت الولايات المتحدة بالمشاركة الجرمية ام لم تعترف فان الولايات المتحدة شريكة متواطئة في هذه العملية والعمليات التي سبقتها والعمليات التي ستليها . وتتمثل مشاركتها الجرمية في انها تزود المجرم بالسلح والمعلومات اللازمة للجريمة ، وتتمسك على عملياته ، وتحميه من غضبة المجتمع الدولي وعقوباته ، وتنجيه من العقاب بشكل يدفعه الى تكرار جريته ، وتؤمن تفوقه العسكري للحفاظ على الاراضي المغتصبة كمكافأة على عدوانه . ولا اعتقد ان بوسع وزارة الخارجية الامريكية ان تنكر ذلك مع ان المشاركة الجرمية الثابتة هنا — باعتراف المجرم نفسه — عمل يستهدف قتل شعب كامل لا تقتل عشرات الاشخاص .

تقول صحيفة لوموند الفرنسية : « ان الولايات المتحدة التي كانت بعد حرب الايام الستة [حرب ١٩٦٧] تود الحفاظ على « توازن » عسكري بين